العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

ألمانيا تعود بقوة إلى السودان في غمرة انشغال القوى الدولية

الخرطوم بوابة برلين لفرض حضورها في المنطقة

ولى زمن الانكفاء

اهتمام ألماني بتعزيز التعاون مع السودان في سياق اعتماد برلين مقاربة جديدة تقوم على المبادرة والتحرك للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في ظل متغيرات متسارعة تتهددها بالتخلف عن ركب القوى الكبرى التي تتسابق في ما بينها لضمان تموقع متقدم على الخارطة الدولية.

الخرطوم – تشهد العلاقات الألمانية السودانية نسقا تصاعديا لافتا في الأسابيع الأخيرة، عزته أوساط سياسية إلى رغبة برلين في الاستثمار سياسيا واقتصاديا في السودان الذي يعيش مسارا انتقاليا بعد انهيار نظام الرئيس عمر البشير "المنبوذ" أوروبيا ودوليا.

وتقول الأوساط إن ألمانيا التي أظهرت ميلا للعب دور متقدم في المنطقة العربية وأفريقيا، تجد في السودان أرضية ملائمة لتحقيق هذا الهدف في ظل انغماس باقي اللاعبين الدوليين في صراعات على النفوذ في مناطق مجاورة، وتعاطيهم المتردد حيال الانفتاح على الخرطوم وسلطاتها الجديدة.

غيرد مولر

السودان في حاجة لمساعدات فورية، وسنبادر لتقديمها

ويستعد الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير هذا الأسبوع للقيام بجولة أفريقية ستكون الخرطوم أبرز محطاتها يومي 27–28 فبراير الجاري.

وسيكون شتاينماير على رأس وفد رفيع يضم كبار المسؤولين وعددا من البرلمانيين والصحافيين، وسيلتقي خلال هذه الزيارة رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك.

وتسعى ألمانيا اليوم للقطع مع سياسة طويلة ركزت فيها على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، دون التحرك وتركيز مواطن نفوذ لتثبيت دعائم تلك القاعدة في ظل تحولات كبرى تشهدها العلاقات الدولية ومتغيرات طارئة على السياسة الأميركية التي باتت تتعاطى اليوم وفق شعار "أميركا أولا". ويقول محللون إن تحرك ألمانيا لربط شبكة علاقات وثيقة ومتنوعة نابع أيضا من كونها في حاجة لأسواق جديدة، خاصة بعد السياسات الحمائية التي اتخذتها الإدارة الأميركية، ويعد السودان أحد هذه الأسواق الواعدة، خاصة مع عودة البلد إلى الحظيرة الدولية بعد عزلة دامت لعقود.

وكانت ألمانيا في مقدمة الدول التي طرقت أبواب السودان عقب انهيار حكم البشير في أبريل الماضي، ودعت المجتمع الدولي إلى التحرك في سبيل دعمه لإنجاز التحول الديمقراطي، كما طالبت الولايات المتحدة بضرورة حذفه من قائمة الدول الراعية للإرهاب، التي تعرقل الاستثمارات الأجنبية، وحصول هذا البلد على مساعدات دولية.

وقبيل الزيارة المرتقبة لشتاينماير، أعرب وزير التنمية الألماني غيرد مولر الأحد عن اعتقاده بأن السودان بحاجة إلى مساعدات دولية على الفور، في طريق سيره نحو الديمقراطية، مشددا "يجب ألا يتم تضييع أي وقت".

وأكد الوزير الاتحادي "نحن مستعدون، وسنبدأ على الفور"، وأشار إلى برنامج "80 مليون يورو" من ألمانيا، وأوضح أن النقاط المحورية للبرنامج هي ضخ استثمارات في التدريب والزراعة والطاقة وكذلك دعم الشباب والنساء.

وتأتي زيارة الرئيس الألماني المرتقبة إلى الخرطوم بعد أيام من زيارة لرئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية السودانية عبدالله حمدوك إلى برلين أبرم خلالها جملة من الاتفاقيات الاستراتيجية لعل أهمها اتفاقية متعلقة بتولي برلين مهمة تدريب القوات السودانية والمساعدة في إعادة هيكلة أجهزة الأمن.

وتعكس هذه الاتفاقية رغبة برلين في أن يكون لها موطئ نفوذ قوي في السودان، لا ينحصر فقط في البعد الاقتصادي، مرتكزة في ذلك أيضا لواقع علاقاتها التاريخية مع هذا البلد.

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن الاتفاقية التي وقعها حمدوك خلال زيارته لبرلين تشمل أيضا صفقات شراء أسلحة ألمانية بتسهيلات مالية كبيرة.

وكشفت المصادر أن الجانب الألماني سيكون حاضرا أيضا ضمن جهود أوروبية للإشراف على دمج عناصر الحركات المسلحة داخل قوات الجيش، والأمر بات مرتبطا بما تتوصل إليه الأطراف السودانية خلال مفاوضات جوبا للسلام.

ومن الواضح أن ألمانيا تسعى جاهدة لاستثمار علاقتها مع فاعلين سودانيين سبق وأن احتضنتهم ودعمتهم سياسيا في مواجهة نظام البشير، وخاصة من الحركات المسلحة.

ويكتسي السودان أهمية جيوسياسية استراتيجية فهو في قلب المنطقة العربية، كما يشكل بوابة للقارة الأفريقية، ويطل السودان على البحر الأحمر الذي يعد أحد أبرز طرق الملاحة في العالم.

خلاف أميركي فرنسي يظهر إلى العلن في شأن دعم لبنان

بيروت – تقول أوساط سياسية لبنانية إن تصريحات وزير المالية الفرنسي الرافضة بشكل مبطن الخلط بين مسألتي مساعدة الاقتصاد اللبناني على التعافي ومواجهة النفوذ الإيراني، تعكس وجود خلافات أميركية فرنسية بشأن لبنان.

وتشير الأوساط إلى أن فرنسا ترفض الانقياد خلف الولايات المتحدة في ما يخص لبنان الذي لطالما كان مركز نفوذ لها في الشرق الأوسط، وتنازع باريس لكي لا تبدو الحلقة الأضعف والخاضعة للسياسة الأميركية في ملف التعاطي مع الأزمة اللبنانية الراهنة.

وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير الأحد إن فرنسا مستعدة لدعم لبنان ماليا، في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، محذرا من خلط التعافي الاقتصادي في لبنان مع الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لمواجهة إيران في المنطقة.

وأوضح في نهاية اجتماع لمسؤولي المالية من مجموعة العشرين "فرنسا مستعدة دائما لمساعدة لبنان. لقد كان الحال دائما في الماضي وسيكون هذا هو الحال في المستقبل". وأضاف "إذا طلب لبنان أي مساعدة فستكون فرنسا موجودة".

وتصاعدت الأزمة الاقتصادية في لبنان العام الماضي وسط تباطؤ تدفقات رأس المال في البلاد واندلاع احتجاجات غير مسبوقة على النخبة الحاكمة.

وفي ما تتعمق الأزمة التي باتت تضغط بشدة على عموم اللبنانيين، لا يوجد أي مؤشر على المساعدات الخارجية، وهو ما ربطه كثيرون بالقلق المتزايد من تنامي نفوذ حزب الله الذي بات وحلفاؤه يسيطرون على مفاصل الحياة السياسية في هذا البلد، من خلال الرئاسات الثلاث (الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية).

وأوضحت الولايات المتحدة كما دول الخليج العربية التي ساعدت في الماضي، أن أي دعم يتوقف على تنفيذ بيروت لإصلاحات طال انتظارها لمعالجة الأسباب الجذرية مثل الفساد وسوء الإدارة، وأيضا تطبيق سياسة النأي بالنفس والابتعاد عن منطق المحاور.

برونو لومير

إذا طلب لبنان أي مساعدة فستكون فرنسا موجودة

وقال وزير المالية السعودي الأحد إن المملكة على اتصال بالحلفاء والهيئات الدولية لتنسيق أي دعم للبنان على أساس الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحتها بيروت. وأضاف الوزير السعودي "المملكة كانت وما زالت تدعم لبنان والشعب اللبناني".

واضطر لبنان إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في ظل تلاشي فرص الدعم من الفاعلين الدوليين والإقليميين، وبحث وفد من الصندوق على مدار الأيام الماضية جميع الخيارات الممكنة مع المسؤولين اللبنانيين، الذين يحاولون الاقتصار في تعاونهم مع الصندوق على المشورة الفنية لمعالجة الأزمة في الوقت الذي تبحث فيه بيروت خطة للتعامل مع مدفوعات الديون قريبة الأجل.

وقال لومير إن ثمة حاجة ماسة لأن تتخذ الحكومة اللبنانية قرارات لتحسين الوضع على الأرض. وأردف قائلا "نريد التحرك في المنتديات الرسمية ونعتقد أن صندوق النقد الدولي قد يكون له دور يلعبه في مرحلة ما ولكن الأمر متروك للحكومة اللبنانية... لكن إذا كانت هناك أي حاجة للمساعدة، في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، فإننا على استعداد لتقديم العون".

وكانت تسريبات كشفت أن فرنسا التي سبق ورعت في العام 2018 مؤتمرا لدعم اقتصاد لبنان تحت عنوان سيدر، نصحت بيروت باللجوء إلى صندوق النقد، في ظل ضعف الخيارات وعدم حماسة المجموعة الدولية لدعمها اقتصاديا.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات في أكتوبر انخفضت العملة اللبنانية بنحو 60 في المئة في السوق الموازية وأصبح الدولار شحيحا وارتفعت الأسعار وخسرت البلاد الآلاف من الوظائف.

وتولت حكومة رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب المسؤولية الشهر الماضي بدعم من حزب الله، الموالي لإيران فيما تواصل واشنطن سياسة "الضغوط القصوى" في مواجهة طهران بعقوبات واسعة النطاق.

وشدد لومير "نعرف أن ثمة روابط بين المسألتين، لكننا لا نريد خلط قضية التعافي الاقتصادي في لبنان، وهو اليوم في حالة طوارئ واضحة، ومسألة إيران".

الجدار التركي يعزل النازحين من شمال سوريا عن الحياة

دمشق – يضطر مئات الآلاف من النازحين السوريين إلى الاحتماء بالجدار الإسمنتي الذي شيدته تركيا عند حدودها، وسط استعداد الكثيرين منهم للمجازفة بتسلق ذلك الجدار ومواجهة القناصة الأتراك المنتشرين على الجانب الآخر إذا ما هاجمتهم القوات السورية.

وأبوجابر أحد هؤلاء الذين ارتضوا الإقامة قرب الجدار الإسمنتي، وخشية من تقدم القوات الحكومية أكثر، صنع سلّما ينوي تسلّقه وعائلته لاجتياز العوائق نحو الضفّة الأخرى.

ودفع التصعيد العسكري للجيش السوري وحليفته روسيا في محافظة إدلب ومحيطها منذ مطلع ديسمبر نحو 900 ألف شخص إلى النزوح، وتوجّه عدد كبير منهم إلى مناطق قريبة من الحدود التركية باعتبارها أكثر أمانا.

وتقيم العشرات من العائلات النازحة قرب بلدة كفرلوسين، في غرف متواضعة تم بناؤها في مخيم عشوائي على بعد أمتار من الجدار الإسمنتي الفاصل بين الأراضي السورية والتركية. ويعلو بعضها خزانات مياه بلاستيكية أو ألواح للطاقة الشمسية.

وباتت الغرف، التي شُيّدت تباعا وبينها خيم يقطنها نازحون جدد، أشبه بقرية صغيرة. ويلهو أطفال قرب الجدار محاولين تسلقه، ويرتدي أحدهم بزة عسكرية عليها العلم التركي.

ويقول أبوجابر (45 عاماً) الذي يقيم مع عائلته المؤلفة من والده ووالدته وزوجته وأطفالهما الـ11 في المخيم العشوائي "أتينا إلى المكان الآمن إلى جانب الجدار التركي".

وفرّت العائلة من ريف حماة الشمالي، المجاور لإدلب، قبل ستة أشهر على وقع تقدّم القوات الحكومية في المنطقة. وجراء التصعيد الأخير في إدلب، يخشى أبوجابر ألا يكون أمامه من خيار إلا اجتياز الحدود حفاظا على أرواح أطفاله، الذين فقد أحدهم وعمره 10 سنوات عينه وبُترت يده جراء قصف سابق، قبل نزوحهم من قريتهم.

ويوضح وهو يرتدي الزي العربي التقليدي "في هذه المرحلة السيئة (..) قررت تجهيز سلّم وفي حال تقدّم النظام.. قررت أن أقطع الجدار لأحافظ على حياة الأطفال". متسائلا "أين سنذهب؟ إما أن يبيدوا البشر أو ندخل إلى تركيا".

ويدرك أبوجابر أن اجتياز الحدود مهمة محفوفة بالمخاطر مع وجود "قناصة" وحرس حدود يمنعون العبور نحو الأراضي التركية. ويشرح بحزم "أنا لا أختار الذهاب إلى تركيا، سوريا عندي أغلى من مال الدنيا ومن بلدان العالم كلها، لكن أريد الأمان، أريد أن أنام وأريد المأوى والتدفئة وإطعام الأطفال".

وغالبا ما يطلق حرس الحدود التركي الرصاص على كل من يحاول اجتياز الجدار لمنع تدفق اللاجئين نحو أراضيه، ما تسبب بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل العشرات منذ إقفال تركيا لحدودها مع سوريا. ويدفع آخرون مبالغ مرتفعة جدا لمهرّبين لمساعدتهم على عبور الحدود.

وتقفل تركيا التي تستضيف 3.6 مليون لاجئ سوري على أراضيها، حدودها بإحكام خشية من تدفق موجات لاجئين جديدة بفعل التصعيد في شمال غرب سوريا. وأرسلت في الأسابيع الأخيرة تعزيزات إلى إدلب حيث تقدم الدعم للفصائل المقاتلة. كما تنشر نقاط مراقبة في المنطقة بموجب اتفاق تهدئة مع روسيا، أبرز داعمي دمشق.

وتدفّق عشرات الآلاف من النازحين إلى مناطق حدودية أو قريبة منها على وقع تقدّم القوات السورية في الأسابيع الأخيرة. وناشد رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي الخميس "الدول المجاورة (لسوريا) بما في ذلك تركيا توسيع نطاق استقبال الواصلين، حتى يتمكن من هم أكثر عرضة للخطر من الوصول إلى بر الأمان".

واتهمت منظمات حقوقية وناشطون سوريون تركيا العام الماضي بترحيلها المئات من اللاجئين بالقوة نحو سوريا، الأمر الذي نفته أنقرة متحدثة عن عودة "طوعية". وتسبّب الهجوم على إدلب بأكبر موجة نزوح في سوريا منذ بدء النزاع عام 2011. وتصف منظمات دولية المحافظة بـ"المخيم الضخم" كونها تؤوي أساسا ثلاثة ملايين شخص، نصفهم تقريبا نازحون فروا على مدى السنوات الماضية من محافظات أخرى.

وقبل أسبوعين، نزح عبدالرزاق سلات (55 عاما) مع زوجته وثمانية أطفال من بلدة بنّش القريبة من مدينة إدلب بعدما استهدفها القصف. ويقيمون حاليا مع عائلة شقيقة زوجته في خيمة عند الجدار الحدودي.

ويقول سلات "نحن 19 شخصا، استقرينا هنا بحثا عن الأمان". وتكتظ الخيمة التي تتوسطها مدفأة تعمل بالمازوت بالقاطنين فيها مع مقتنياتهم. ويعملون نهارا على تكديس حاجياتهم من أغطية وفرش في إحدى الزوايا ليتمكنوا من الجلوس داخلها.

ويروي عبدالرزاق "ليلا لا نستطيع النوم لضيق المكان. ننام ونحن جالسون".

ويشكل اجتياز الحدود الأمل الوحيد لهذه العائلة في ظل الظروف المعيشية الصعبة ونقص الإمكانيات المادية والمساعدات. ويشرح عبدالرزاق بحسرة "أنظر خلف الجدار إلى الحياة هناك ما أجملها ونحن هنا في ظروف سيئة"، متسائلاً "ألسنا بشراً؟"

ولا يتردّد في التأكيد على أنه "إذا اضطر الأمر، سندخل إلى تركيا، سندفع الجدار وندخل".

«بروفة» قبل الاجتياح الكبير

أعلى هيئة قضائية في الأردن: جماعة الإخوان منحلة منذ 1953

عمان – قرّرت محكمة التمييز الأردنية، إعادة دعوى تقدمت بها جماعة الإخوان المسلمين، لاسترداد موجودات مركزها العام، ردا على دعوى مماثلة من جانب جمعية مرخصة تحمل نفس اسمها.

ولئن يمثل هذا القرار الصادر عن أعلى هيئة قضائية في الأردن، نكسة للجمعية المرخصة التي تحاول فرض وجودها كوريث شرعي للإخوان المسلمين في المملكة، بيد أنه يحمل في طياته ضربة موجعة للجماعة الأم حيث يعتبرها منحلة حكما منذ تاريخ 16 يونيو 1953.

وشهدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، تشرذما وانقساما على خلفية فشلها في التعاطي مع موجة الربيع العربي، ما أدى إلى انشقاقات في داخلها وظهور كيانات بينها جمعية الإخوان التي أسسها مراقب عام الجماعة الأسبق عبدالمجيد ذنيبات.

واعتبرت الجماعة الأم أن ما حدث هو انقلاب على "الشرعية" لاسيما بعدما منحت الحكومة الأردنية، ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية، الجمعية الجديدة ترخيصا في مارس 2015.

وفي توضيحه لتفاصيل القضية، بين بسام فريحات، محامي الجماعة "الأم" "أن القرار الصادر عن المحكمة جاء بعد استئناف تقدم به أعضاء المكتب التنفيذي السابق؛ لرد دعوى تقدمت بها الجمعية المرخصة، عام 2017؛ لاسترداد موجودات المركز العام للجماعة الأم".

واعتبر "لم يكن مطروحا أمام المحكمة، الشخصية الاعتبارية للجماعة، لذا فإن المحكمة لم تبت قطعيا بهذه القضية، وإنما أعادتها لمحكمة الاستئناف، والتي ستباشر أمامها الإجراءات القانونية اللازمة".

وأكد فريحات "صدور قرارات قضائية أخرى مغايرة لهذا القرار، أكدت صحة الشخصية الاعتبارية والقانونية للجماعة".

وردا على ما ورد في القرار، باعتبار الجماعة منحلة، أكد الناطق الإعلامي باسمها معاذ الخوالدة، للأناضول "نحن نعتبر أن جماعة الأخوان المسلمين حقيقة قائمة وأمر واقع، وتحتفظ بشخصيتها الاعتبارية القائمة منذ عام 1946".

وتابع "لا يلغي هذه الحقيقة أي إجراء سياسي أو قرار يتأثر باعتبارات السلطة التنفيذية وأجهزتها ".

ويقول محللون إن هناك حالة من الضبابية "المتعمدة" في التعاطي مع جماعة الإخوان المسلمين، ففيما يؤكد القضاء الأردني على عدم شرعيتها، تتغاضى السلطة السياسية على هذا المعطى وتتعاطى مع الجماعة كطرف موجود في الساحة وله نواب وحضور شعبي.

ويشير المحللون إلى أن السلطة الأردنية لا تريد في واقع الأمر إنهاء الجماعة أو حلها، وهي تبقي على الموقف القانوني كورقة ضغط على الجماعة خاصة بعد فشل الرهان على جمعية الإخوان، التي لم تستطع فرض نفسها على الساحة.